مراجعات الكتب:

علوم سياسية

حوار الحضارة: برنامج السلم الجديد في الألفية الجديدة

(Dialogue of Civilization: A New Peace Agenda for a New Millennium)

تأليف: **Majid Tehranian & David W. Chapell (Eds.)**

الناشر: **New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Research, 2002**

عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

وجهت أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية تحدياً لأطروحة الصراع بين الحضارات والمدافعين عنها؛ إذ قامت على فرض أن الحروب القادمة ستكون حروباً عبر الحدود الحضارية وأن الصراع القادم ستكون وحداته الأساسية هي الحضارات، ومن ثم فإن الصراع بين الحضارات سيصبح أحد أخطر مصادر تهديد الأمن العالمي. إلا أن هذا الفرض لم يثبت صحته، فالتحالف الدولي ضد الإرهاب انضمت له دول تنتمي لحضارات مختلفة. وفي هذا السياق يبرز التساؤل من زاوية معاكسة؛ كيف يمكن للحوار، وليس الصراع أو الصدام بين الحضارات، أن يكون أداة فاعلة لتحقيق السلم في القرن الحادي والعشرين؟ ويناقش الكتاب الذي بين أيدينا هذه الفكرة بطريقة مستفيضة؛ حيث ركز بالأساس على أنه في ظل ما نعانيه في الوقت الحالي من انتشار للإرهاب والإرهاب المضاد فإن تحقيق السلم لن يكون إلا من خلال إعلاء شأن الحوار بين الحضارات.

حاول الكتاب مناقشة هذه الفكرة في سياق عدة محاور، ومن خلال مناقشة عدد كبير من الموضوعات، تناول الأول منها التعريف بحضارة المعرفة، والعلاقة

* باحثة في مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصرالعربية.

بين الحضارة والعلم، وهل يمكن للتطور في العلوم أن يخدم في تطوير الحضارة البشرية؟ أما المحور الثاني من محاور الكتاب فقد حاول مناقشة رؤية الديانات والحضارات التقليدية القديمة - وهي الحضارات الهندوسية، والبوذية، والكونفوشيوسية، والإسلامية، والمسيحية - لشروط خلق حوار فعال بين الحضارات ومتطلباته بما يمكن معه الاستجابة للتحديات التي يواجهها العالم. أما المحور الثالث فحاول طرح مجموعة من الآليات أو الأجندات العالمية الضرورية لتحقيق السلم.

المحور الأول - حضارة المعرفة خطر أم ذات فائدة:

تعيش البشرية في الوقت الحالي حقبة زمنية يطلق عليها البعض "حضارة المعرفة"، هذه الحقبة الحضارية تتسم بمجموعة من المزايا المهمة، وفي الوقت ذاته تحمل مجموعة كبيرة من المخاطر المهددة لأمن الجنس البشري وربما لبقائه. فالتطور في العلوم والتكنولوجيا كان له آثار إيجابية في تطور الحضارة البشرية وفي الوقت ذاته حمل مخاطر عديدة.

في الفصل الأول من فصول الكتاب طرح الدكتور/ مجيد تاهرينين رؤيته عن «حضارة المعرفة» Informatic Civilization حيث حدد مفهومه لحضارة المعرفة بأنها تلك الحقبة الحضارية التي نعيشها في الوقت الحالي. فأول حضارة عرفتها البشرية بدأت منذ عشرة آلاف عام مع التحول من الصيد والترحال إلى الزراعة والاستيطان. أما الحقبة الحضارية الثانية فعرفت مع التحول من الزراعة إلى التجارة والصناعة. أما حضارة المعرفة فهي تعود إلى فترة ما بعد الحرب الباردة وهي الحضارة أو الحقبة الحضارية التي نعيشها الآن، ويمكن أن يطلق عليها أسماء كثيرة؛ منها عصر المعلومات، والمجتمع ما بعد الصناعي، والعصر الرقمي والموجة الثالثة.

فخلال فترة الحرب الباردة كان العالم مقسماً أيديولوجياً إلى مجموعات ثلاث؛ هي الاشتراكية، والرأسمالية، والقومية في العالم الثالث. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وبدء عصر جديد من العولمة «عصر المعلوماتية»؛ هذا العصر يتسم بهيمنة الرأسمالية التي أطلق عليها الباحث Pan-capitalism؛ حيث حدد بعض السمات للعصر الرأسمالي الحالي في أن الرأسمالية أصبحت ذات طابع عالمي، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي دخلت دول أوروبا الشرقية والصين ضمن

التيار الرأسمالي كما برز بشدة وبطريقة غير مسبوقة دور الشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت تقوم بدور متزايد ومؤثر في العلاقات الدولية. كما اعتمدت القوة الاقتصادية للرأسمالية بصورة كبيرة على نظام معلومات واتصالات عالمي بما يمكن تلك الشركات من توجيه أنشطتها وإدارتها بفاعلية. وفي الوقت ذاته تم إيجاد مجموعة من القيود الضابطة للحقوق العلمية المختلفة. من ناحية ثالثة، هذا النظام الرأسمالي العالمي يعتمد على تحويل المال والتكنولوجيا والعلم والمهارات الإدارية من الأماكن الأكثر إلى الأماكن الأقل تطوراً. ومع هذا يؤكد الباحث أن الرأسمالية وإن كانت وفرت الأساس المادي للحضارة البشرية فهي في الوقت ذاته هددت بقاءه لما حملته من مخاطر ممثلة في انشار لأسلحة الدمار الشامل، والأمطار الحمضية، والدفء العالمي، وغير ذلك من المشكلات البشرية الخطيرة التي لا يمكن مواجهتها من قبل دولة أو إقليم بمفرده.

وبعد التعريف بطبيعة الحقبة الحضارية التي نعيشها في الوقت الحالي، انتقل الكتاب إلى بحث العلاقة بين أثر التطور في العلوم والتكنولوجيا على الحضارة البشرية. فهل كان التطور الأول ذا مردود إيجابي أو سلبي، على الحضارة البشرية؟ حاول الأستاذ الدكتور/ جوزيف روتبلات في **ثاني فصول الكتاب** بحث العلاقة بين العلم والحضارة؛ حيث ناقش فرضية مفادها: «إلى أي مدى يسهم العلم في تطوير الحضارة البشرية في الألفية الثالثة التي نعيشها في الوقت الحالي؟» فأكد أنه في عصر العلم والتكنولوجيا الذي نعيشه الآن، أصبحت الحضارة البشرية والبقاء البشري مهددين بعدد كبير من التحديات الناتجة من تطور العلم وتكنولوجيا المعلومات، ومن نماذج الأخيرة الإنترنت وما سببه من دفعة هائلة وتطور مهم في التاريخ البشري وتأثير على جميع الجوانب الاتصالية بين البشر، إلا أنه على الجانب الآخر كان له جوانب سلبية كثيرة، من أبرزها سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث استفادت الجماعات الإرهابية بشدة من تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة؛ فالجريمة الدولية أصبحت تخطط في الدولة (أ)، وتنفذ في الدولة (ب)، بأفراد من دول ثالثة ورابعة وخامسة، وبأموال من دولة سادسة، لاستهداف عناصر من دول مختلفة دون أن يكون هناك أي اتصال مباشر بين عناصر العملية الإرهابية.

من ناحية ثانية، فإن الانتشار السريع في الإنترنت، ربما يكون ذاته سبباً من أسباب الحروب التي توصف بأنها حرب بين الغرب وبقية العالم The West and the Rest، فالفجوة أصبحت أكثر اتساعاً بين الفقراء والأغنياء وما يسببه ذلك من تهديد

خطير للحضارة البشرية، فـ 90% من أجهزة الكمبيوتر في العالم موجودة في العالم الصناعي المتقدم، ولغة الإنترنت الرئيسة هي الإنجليزية، وهي اللغة الأساسية لـ 7% من سكان العالم فقط.

أما فيما يتعلق بأثر التقدم في العلوم على الحضارة البشرية، ويقصد بذلك التطور في التكنولوجيا الحيوية والجينات، فقد أكد الباحث أنه كان لها هي الأخرى آثارها السلبية على الحضارة البشرية، تمثل أولها في المعوقات المالية؛ مما يجعل فوائدها قاصرة على فئات ومجتمعات دون غيرها، وهو ما يسبب ضرراً للحضارة الإنسانية.

ومن ثم يخلص إلى أنه في العصر الذي نعيشه الآن «عصر العلم والتكنولوجيا»، فإن الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء البشري وتحسين الحضارة البشرية هي إيجاد صيغة من الحكم الرشيد العالمي من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الهادفة لحماية البشر وأمن البشر ولا سيما في ظل فشل الأدوات التقليدية في التعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني في عصر المعلومات. ففي عالم مليء بأسلحة الدمار الشامل التي قد يؤدي استخدامها إلى فناء الحضارة البشرية، فإن المدخل الوحيد لحل مشكلة التفاوت داخل المجتمعات هو إيجاد صيغة من الحكم العالمي قادر على تحقيق مساواة عالمية داخل المجتمعات.

المحور الثاني - الدين والحضارة:

خصص الكتاب الفصول من **الثالث إلى التاسع** لمحاولة دحض فكرة صدام الحضارات وصراعها من خلال محاولة البحث في رؤية الحضارات والديانات القديمة للحوار مع الحضارات والديانات الأخرى. وقد حاول الكتاب التطرق إلى خصائص الحضارات التقليدية القديمة، وهي الحضارات الهندوسية، والكونفوشيوسية، والبوذية، والإسلامية، والمسيحية، وكيف أن تلك الحضارات الدينية التقليدية يمكنها أن تستجيب للتحديات المتزايدة التي يشهدها العالم.

بدأ هذا القسم من الكتاب بفصل نظري عن «الدين والحضارة» أكد من خلاله الأستاذ الدكتور/ نيور يلمان أنه في ضوء التحديات التي يواجهها البشر في القرن الحادي والعشرين ممثلة في عدم قبول التنوع والاختلاف، وكذلك غياب الفهم الكامل للآخر لغوياً وثقافياً ودينياً، فإن المدخل هو إيجاد نوع من التعاون وإيجاد لغة مشتركة بين الحضارات؛ فالحاجة ماسة لخلق تفهم وقبول من كل حضارة لقيم

الحضارات الأخرى ومعاييرها حتى يمكنها في سياق تعاوني معالجة المشكلات العالمية وحتى لا يتحول مجرد التنوع في قيم الحضارات والديانات المختلفة وتقاليدها إلى مصدر للتوتر، وبخاصة أن الأمثلة التي نشهدها حالياً كثيرة مثل ما حدث في كوسوفو، وصربيا، وأحداث المسجد البابري في الهند وغيرها. فهناك حاجة لتقليل الفجوة بين الحضارات، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال إيجاد إطار من الحكم الرشيد الذي يقوم على:

1 – إيجاد حكومات أكثر فعالية وانفتاحاً، وتقبل التنوع والاختلاف وتحترمه.

2 – إيجاد مؤسسات دولية فعالة معنية بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان عبر العالم. فبعد أكثر من نصف قرن من وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما شهده النصف الثاني من القرن العشرين من صوغ عدد كبير من الاتفاقات الإقليمية والدولية لصون حقوق الإنسان، فإن أمن الإنسان أصبح أكثر تهديداً مما قبل، ومن ثم، فإن المدخل الأكثر ملاءمة لن يكون من خلال التركيز على صوغ اتفاقات جديدة بقدر ما سيكون إما من خلال إصلاح المؤسسات التقليدية المعنية بحماية حقوق الإنسان أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بحماية حقوق الإنسان.

3 – جعل التعليم وسيلة لنشر السلم من خلال التركيز على الوسائل السلمية، وهو ما يطلق عليه زرع «ثقافة السلم» في نفوس المتعلمين. فمعرفة لغة الآخر وثقافته يساعد على خلق تفهم أكبر لهذا الآخر.

ركزت الفصول التالية على محاولة البحث في مبادئ الحضارات ونصوص الديانات بما يمكن أن يدعم أو يدحض فكرة الصدام أو الصراع بين الحضارات. بالنسبة للحضارة الهندوسية حاول الأستاذ الدكتور/ تي. اتش شوداري استعراض بعض مبادئ الحضارة الهندوسية القديمة وكيف أن تلك الحضارة المتركزة في الهند فحسب أثرت على سلوك الدولة الهندية بما يمكن أن ينعكس على القضية المثارة بالأساس، وهي حوار الحضارات. فالهندوسية لم تعتمد على رسول أو كتاب مقدس أو ديانة إنما اعتمدت السببية. فالقدرة على معرفة الأسباب كانت مشروطة بالتعلم والدراسة والخبرة. وعندما تفشل نظرية قائمة على أساسها الدولة الهندية القديمة، وهي «وحداية» الدولة مع وجود ممالك عدة يمكن أن تشكل أساساً جيداً لفكرة حوار الحضارات «التوحد مع الاختلاف». فالهند القديمة كانت دولة واحدة لها ملوك عدة، أقوى هؤلاء الملوك هو الذي يستطيع أن يوحدهم في الإمبراطورية.

فالسيادة لم تكن مع الملك لكنها كانت مع الحقيقة. وعندما ينحرف الملك عن الحقيقة يفقد الحق في الملك. انفصال الممالك لم يخلق أي عقبة في الحركة الحرة للأفراد عبر مختلف أنحاء البلاد، فهناك «وحداية» في الدولة على الرغم من الاختلاف بين الممالك، إلا أنه كان هناك وحدة وتكامل عبر مختلف أنحاء البلاد، وهو ما انعكس على سلوك الهند حيث لم يكن لها خبرة استعمارية كما لم يكن لها أي بعثات تبشيرية تدعو أنصار الديانات الأخرى لاعتناق الهندوسية. فالديانة الهندوسية تدعو للتنوع شريطة احترام الآخر.

أما عن الحضارة الكونفوشوسية، وهي الثقافة التقليدية السائدة في منطقة شرقي آسيا، حاول الأستاذ الدكتور/ تيو ويمنج، استعراض كيف يمكن أن نجد أساساً لفكرة الحوار بين الحضارات ضمن مبادئ الحضارة الكونفوشيوسية. وبوجه عام، تقوم الحضارة الكونفوشيوسية على مجموعة من المبادئ المهمة ممثلة في الهيراركية، واحترام السلطة، والأبوية؛ إذ يتمثل موقفها من الحضارات والثقافات الأخرى في ضرورة احترام العقائد الأخرى ومحاولة الاستفادة منها؛ فقبول الاختلاف والتعدد أحد المبادئ المهمة في موقف الثقافة الكونفوشيوسية من الحضارات الأخرى، والتسامح هو شرط مسبق للتعايش السلمي.

وهنا يطرح المؤلف فكرة مهمة حول سبل تحقيق الحوار بين الحضارات من خلال طرحه لفكرتين؛ تمثلت الأولى منهما في العمل على نشر ثقافة السلم من خلال دور رجال الدين والعمل على خلق انسجام بين الديانات والثقافات وإزالة سوء الفهم والتمييز والعنف بين الأفراد، الذي يدور في مجتمعات كثيرة حول أسباب عقائدية. فالقادة الروحانيون والدينيون بما لهم من تأثير في مجتمعاتهم المحلية يمكنهم تكريس الطاقات الاثنية والاجتماعية والثقافية لمواجهة المخاطر العالمية، ومن أبرزها التعدد الاثني.

أما الفكرة الثانية فتمثلت في إنشاء اتحاد بين المفكرين عبر العالم من مختلف الحضارات والديانات تكون مهمتهم نشر ثقافة السلم وتطويرها، ويبرز دورهم في التأثير في الحكومات، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. فرجال الفكر والإعلام في أي مجتمع يمكنهم تغذية الخطاب العالمي والإقليمي والمحلي حول المخاطر التي تهدد البقاء والأمن البشري، التي تتطلب تعاوناً بين مختلف الدول والحضارات.

انتقل الكتاب بعد ذلك إلى بحث رؤية الحضارة البوذية لحوار الحضارات؛ إذ حاول الأستاذ الدكتور/ يوشيي كاودا – من خلال بعض النصوص البوذية – تحليل رؤية الحضارة البوذية للشروط الضرورية لتحقيق ثقافة السلم، وهي الشروط التي يمثل أولها ضرورة احترام التنوع؛ فالثقافة البوذية تؤكد أن الأرض شيء واحد لكنها تنتج أشياء متنوعة تخرج كلها من الأرض، والأمر ذاته بالنسبة للحضارات المختلفة، فهي متنوعة إلا أنها تشترك فيما بينها في أنها كلها حضارات بشرية، ولكي يكون هناك تطوير للاحترام المشترك والتعلم من الحضارات الأخرى فإن هناك ثلاث وسائل هي الحوار والتبادل للأفكار والآراء، والمشاركة.

أما الشرط الثاني فهو القدرة من خلال الحوار، وتبادل الأفكار، والمشاركة في التوصل إلى جوهر مشترك للإنسانية، وعالمية الثقافة الإنسانية. فالتحاور والتبادل بين الثقافات المختلفة يوفر نوافذ جديدة في كل ثقافة من خلال قبول الاختلاف مع الآخر وتعرف العناصر المشتركة بين البشرية بما يمكن أن يسهم في تطوير عناصر الاشتراك والاتفاق والحيلولة دون وصول نقاط الخلاف إلى مصدر للتوتر.

أما ثالث شرط فهو القيم، فكل ثقافة تقوم على مجموعة من القيم المتأصلة، وتشكيل أي نظام أخلاقي يقوم على الهوية المميزة لأي حضارة أو ثقافة، ويسهم في تحقيق التنوع الثقافي. ومن ثم يمكن تشكيل نظام أخلاقي عالمي يشكل من القيم الثقافية المتنوعة وذلك لتحقيق ثقافة السلم، ومثل هذا النظام الأخلاقي العالمي يقوم على مجموعة من المبادئ والقيم العالمية، ومنها الحق في الحياة والكرامة البشرية وغيرها من القيم العالمية المتفق عليها.

أما آخر الشروط، فهو الحاجة إلى الثقة في الآخر واحترامه حتى في حالات الاختلاف معه؛ إذ يخلص إلى أن رؤية الثقافة البوذية للأسس المشكلة لثقافة السلم هي تشكيل قيم أخلاقية مشتركة تقوم على عدم العنف، والعدالة الاقتصادية، وغياب التمييز جنسياً ونوعياً، وبناء نظام قائم على الثقة.

وفي الفصل الثامن حاول الأستاذ الدكتور/ فرد دال مير تقديم رؤية مسيحية للإسهام الممكن لحوار الحضارات في تحقيق السلم العالمي؛ فالسلام ليس سلعة أو شيئاً مصنوعاً. فتحقيق السلم وحفظه يتطلبان تعرف الأبعاد المتعددة للسلم وقبولها، وأن يكون هناك سلم مع الذات ومع الطبيعة ومع الإله.

وأكد أن احترام حدود الحضارة أو أفقها لا يلغي الحاجة إلى الحوار بين

الحضارات؛ وذلك بغية بناء مجتمع عالمي، هذا المجتمع العالمي يكون محكوماً بقواعد مدنية مع الاستمرار في عملية تطوير الحضارة الإنسانية من خلال التركيز على تطوير العلوم الحديثة والتكنولوجيا والعمل على إيجاد قانون مدني وحريات مدنية وخلق شعور بالعدالة. فمن خلال التزام العدالة الاجتماعية والمسؤوليات الأخلاقية يمكن لحوار الحضارات أن يكون صانعاً للسلم داخل المجتمع العالمي.

وفي السياق ذاته، حاول كل من الأستاذ الدكتور/ علي مزاري، والأستاذ الدكتور/ الأمين مزاري، التركيز على رؤية الديانة الإسلامية لحوار الحضارات؛ إذ أكدا أن مبادئ الديانة الإسلامية تقوم في جوهرها على الحوار واحترام الآخر، فالإسلام حاول حماية الأقليات الدينية. واليهود والمسيحيون كان لهم وضع خاص على أساس كونهم «أهل الكتاب»، والإسلام من حيث كونه ديناً قام على أساس الدعوة إلى التوحيد.

فالإسلام كان أكثر إبداعاً عندما كان مستعداً للتوحيد بين العقائد والمعرفة، وبين الدين والعلم، وبين الإسلام والديانات الأخرى. فالإسلام شريك أفضل للسلام ولا سيما أن نصوص القرآن الكريم المتعلقة بالسلم واحترام الآخر كثيرة. كما أكدا انعكاسات الإصلاح الإسلامي على تحقيق السلم العالمي؛ فإعادة التجديد للدين الإسلامي سوف يعيد فتح الأبواب أمام التعاون الهادف بين الإسلام والحضارات الأخرى.

المحور الثالث – سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة:

في الجزء الأخير، انتقل الكتاب إلى طرح مجموعة من الآليات أو الأجندات العالمية الضرورية لتحقيق السلم؛ فإذا كان السلم له جذوره في الحضارات البشرية القديمة فكيف يمكن الاعتماد على هذا الموروث الحضاري أساساً لخلق السلم العالمي.

حاول الكتاب من خلال ثمانية فصول متنوعة مناقشة الآليات المقترحة لنشر السلم العالمي وتحقيقه، ودارت حول عدة محاور تعلقت بالسبل الكفيلة بإنهاء الحروب داخلياً وخارجياً، واتخاذ التنمية اقتصادياً وسياسياً مدخلاً لتحقيق السلم العالمي، والبحث في الاستراتيجيات العالمية المطلوبة لنشر ثقافة السلم سواء تعلق الأمر بالرؤية حول النظام العالمي الأكثر قدرة على تحقيق الأمن والسلم الدوليين وصيانتهما، أو حماية حقوق الإنسان عالمياً.

ركز **الفصلان العاشر والحادي عشر** من فصول الكتاب على طرح رؤيتين حول سبل إنهاء الحروب التي يشهدها العالم في الوقت الحالي. في الفصل العاشر، وهو بعنوان «تحليل أسباب الحروب وشروط السلم» ركز الأستاذ الدكتور/ ألكسندر نيكتين في بحثه على أسباب الحروب في الوقت الحالي والفرق بينها وبين الحروب في الماضي؛ ففي الماضي كانت للحروب أهداف اقتصادية أو سياسية أما في الوقت الحالي فأسباب الحروب أصبحت مزيجاً بين مجموعة كبيرة من العوامل. فلا توجد حروب اقتصادية خالصة أو سياسية خالصة أو حتى حرب لاعتبارات إنسانية أو ما يطلق عليه التدخل الدولي الإنساني؛ إذ أصبح مثل هذا التدخل في ظاهره لأسباب إنسانية أما في جوهره فيدور حول أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو مزيجاً منها.

أما عن شروط تحقيق السلم، فقد أكد أنها تدور حول تحديد العوامل الاقتصادية والسياسية التي يمكنها إنتاج السلم أو توفيره؛ فتحقيق السلم لن يكون إلا من خلال تطوير الحوار والتسامح والمساواة والاستقرار وإزالة التمييز الاجتماعي والاقتصادي. فالسلام ليس مجرد غياب الحروب، إنه ليس مرحلة وسطاً بين حروب متعددة، فالسلام عملية معقدة من العلاقات الإيجابية داخل المجتمعات وبين الدول في المجتمع الدولي، وأفضل وسيلة للمحاربة ضد الحروب هو العمل من أجل السلم والعدالة والحوار والفهم المشترك، ومثل هذا العمل الإيجابي عملية مستمرة بلا نهاية، تتطلب من كل جيل بذل قصارى جهده لتحقيق السلم والتمتع به. وأكد وجود مجموعة من الأولويات التي من الضروري أن تتفق عليها الأمم لاستئصال الأسباب الأساسية للحروب في القرن الحادي والعشرين، وهي: إدراك أن السلم عملية لا تتجزأ، وضرورة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والتفهم العالمي للآخر ولحضاراته، وعدم اللجوء إلى العنف أداة في العلاقات داخل الدول وبينها، والتغلب على مشكلات عدم المساواة الاقتصادية والتفاوت داخل المجتمعات وبينها وتنمية المواقف الأخلاقية في العلاقات الدولية.

إذا كان الفصل العاشر دار بالأساس حول سبل تحقيق السلم وإنهاء الحروب بين الدول، فإن **الفصل الحادي عشر** ارتكز، بالأساس، على إنهاء الحروب الداخلية التي أصبحت السمة الغالبة للصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ صاحب نهاية الحرب الباردة تغير في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم، فأصبحت الصراعات تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول . وتشير

الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة من 1990 – 2001 شهد العالم سبعة وخمسين صراعاً رئيساً داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع. فالسمة الأساسية للصراعات هي أنها أصبحت تدور داخل حدود الدولة القومية، والنسبة الكبرى من ضحايا تلك الصراعات هي من المدنيين وليس من العسكريين. كما تتسم تلك الأنماط من الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الإنسان؛ إذ يقدر الذين لقوا حتفهم من جراء الصراعات الداخلية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين بـ 5 ملايين شخص.

ومن ثم، وفي سياق هذا التحول في طبيعة الصراعات أكد الأستاذ الدكتور/ جان دين أن هناك حاجة ماسة لإحداث تغيير في سبل مواجهة هذه الأنماط من الصراعات، وذلك من خلال التركيز على دور المجتمع المدني ومنظماته في استئصال الحروب انطلاقاً من فرض أساسي وهو أن الحروب ليست طابعاً وراثياً لدى الأفراد، بل هي أمر مكتسب من المدرسة والعمل والواقع المحيط، ومن ثم يمكن من خلال دور المجتمع المدني زرع قيم المدنية والسلم وعدم العنف في نفوس الأفراد، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يأتي هذا الدور للمجتمع المدني رد فعل طبيعياً للتحول في طبيعة الصراعات التي لم تصبح صراعات بين الدول وبين العسكريين، ومن ثم فإن الأداة العسكرية لن تكون أداة فعالة في مواجهتها، وإنما لا بد من وجود دور للقيادات المدنية في إزالة الخلافات والإسهام في الوصول إلى التسويات الملائمة. ويؤكد الباحث أن النزاعات ولا سيما الصغيرة منها يمكن أن تمنع قبل اندلاعها، والعالم فعلاً لديه الموارد والمؤسسات والخبرة لتحقيق ذلك، لكن المفقود هو كيفية تطبيق ذلك على أرض الواقع بطريقة منظمة، وهذا يمكن أن يحقق من خلال إنشاء تحالف دولي من منظمات المجتمع المدني وبالتعاون مع الحكومات. وفي حالة تطبيق هذا النظام فإن الحروب – ولا سيما الصغيرة منها – يمكن أن تقل بشكل كبير.

وإذا كان تحقيق السلم يتطلب تغير النظرة السلبية حول قضايا عدة فقد خصص الكتاب **الفصل الثاني عشر** للحديث عن تطوير عملية المشاركة في التنمية؛ إذ انطلقت كاتبة هذا الفصل الأستاذة/ لوري نوجيوشي من فرض أساسي تناول كيف يمكن تحقيق السلم من خلال التنمية؟ واعتمد على أفكار الاقتراب المشاركي Participatory Approach من خلال التركيز على خلق مشاركة في التنمية من خلال تغير النظرة لبعض فئات المجتمع، ومنها النساء على سبيل المثال، وكذلك كيف

يمكن للمجتمعات المحلية أن تشارك في توليد المعرفة عن ذاتها وتحقق التغير في مجتمعاتها وفي العالم؟ وأكدت أن تحقيق السلم في الألفية الجديدة يتطلب خلق ثقافات للسلم؛ هذه الثقافات يمكن أن تبنى على الميراث الروحي والثقافي شديد الثراء للبشرية عبر مختلف أنحاء العالم، ولتحقيق أي تغيير فإن سكان العالم يجب ألا ينظر إليهم بوصفهم مستفيدين سلبيين فحسب، بل يجب أن يكونوا خالقين ناشطين للمعرفة التي يمكنها أن تشكل مستقبلهم. ولكي يكون الأفراد فاعلين إيجابيين في تشكيل المستقبل المجتمعي فإن هناك مجموعة من التغييرات المطلوبة في عملية التعليم والمؤسسات والهياكل الاجتماعية. فالعملية التعليمية يجب أن تحظى باهتمام كاف وملائم؛ إذ يجب أن يولى اهتمام ملائم لهؤلاء الأفراد المرشحين لأن يكونوا مسؤولين عن المشاركة في خلق مجتمع السلم.

وكذلك يجب أن يكون هناك فهم وإدراك كاف كلّ لحضارته، وأن يكون هناك عملية تحليل كامل لها لتعرف مكامن القيمة والرخاء فيها، وكذلك الأمور التي تعوق تحقيق السلام. فسكان العالم يجب أن يبدؤوا عملية تقويم لحضاراتهم ليحددوا الأبعاد التي يجب الإبقاء عليها، وتلك التي يجب التخلي عنها من أجل تحقيق تفهم جديد للحضارة البشرية، وبذلك فكل شخص سوف يكون له إسهامات مميزة ورؤى ليقدمها في عملية خلق ثقافة عالمية للسلم.

من ناحية أخرى، أكدت الباحثة ضرورة تغيير القوانين والسياسات حتى يمكن تغيير النماذج الممتدة من السلوك والتفكير الخاطئة التي تعلمها الأفراد. فتحقيق تقدم نحو السلم لن يتم إلا عندما تترافق سياسات ملائمة وقوانين وآليات مع تغيير في الأفكار والاتجاهات ونماذج سلوك الأفراد، وتنعكس في مؤسسات تعبر عن الفهم الجديد وتعكسه.

ونظراً لأن الاقتراب الملائم لتحقيق السلم العالمي لن يكون إلا بمشاركة الأفراد، فإن أهم التحديات التي تواجه الأفراد هي غياب الأمن البشري وانتهاك حقوق الإنسان. لذا **ناقش الفصل الثالث عشر** من فصول الكتاب فكرة حماية حقوق الإنسان داخل المجتمعات. فالإشكالية الرئيسة التي تواجهنا في العصر الحالي هي: كيف يمكن حماية حقوق الإنسان ولا سيما في ظل ما أصبحنا نشهده من حالات كثيرة تفقد فيها الدولة الشرعية فتتحول لتصبح مصدر تهديد لأمن مواطنيها؟ وهل كانت استراتيجية التدخل الدولي الإنساني استراتيجية ملائمة لحماية حقوق

الإنسان ولا سيما في ظل ما يثيره مفهوم التدخل الدولي الإنساني من جدل شديد تمثل في خبرة الممارسة الفعلية لحالات التدخل الدولي الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة التي أثبتت أن التدخل الدولي الإنساني أصبح الآن محكوماً باعتبارات استراتيجية واقتصادية بالأساس، وأصبحت بعض الدول تسعى إلى التدخل الدولي الإنساني لتحقيق أهداف اقتصادية وفي بعض الأحيان إلى تحقيق مصالحها الأمنية؟.

ومن ثم تتمثل الإشكالية الأساسية لهذا الفصل في أنه إذا كانت الخبرة الفعلية لإعمال مبدأ التدخل الدولي الإنساني في العلاقات الدولية كشفت عن أهداف علنية أو ظاهرة وأخرى غير علنية أو خفية من وراء استخدام التدخل الدولي الإنساني أداة، فكيف يمكن إصلاح التدخل الدولي الإنساني أداة لمواجهة ما تعانيه بعض المجتمعات من انتهاك شديد لحقوق الإنسان؟ وحاول الأستاذ الدكتور/ هايناني- كاي تراسك، تأكيد ضرورة إصلاح استخدام التدخل الدولي الإنساني بوصفه آلية لمواجهة حالات قيام الدول بانتهاكات شديدة لحقوق مواطنيها. فعلى الرغم مما يحيط مفهوم التدخل الدولي الإنساني من جدل شديد، فإن هناك حالات كثيرة لا يمكن للإجراءات السلمية أن تقوم بدورها في هذا الصدد، حيث أكد الباحث أن مثل هذا التدخل لا بد أن يكون محكوماً بضوابط معينة، منها ضرورة وجود لجان مستقلة للتحقيق والتأكد فعلياً من وجود مثل هذا الانتهاك، يضاف إلى ذلك ضرورة أن يكون هذا التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي **الفصل الرابع عشر** بعنوان «أنسنة الاقتصاد» حاول الأستاذ الدكتور/ أن. رادها كرشن مناقشة فكرة كيف يمكن إضفاء الأبعاد الإنسانية على الاقتصاد؟ فإذا كان الاتجاه السائد فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ارتكز بالأساس على أنسنة العلاقات الدولية من خلال إضفاء الأبعاد الإنسانية على جميع مناحي العلاقات الدولية، فإن تركيز هذا الفصل كان على إضفاء الأبعاد الإنسانية على العملية الاقتصادية؛ إذ انطلق من فكرة محورية تعلقت بأنه إذا كان الهدف الأساسي هو نشر السلم عالمياً فكيف يمكن تحقيق هذا السلم في ظل غياب العدالة الاقتصادية والتوزيعية التي تسود العالم في الوقت الحالي. ففي عصر العولمة أصبحت الفجوات تتزايد داخل المجتمعات وبينها، في ظل هذه الفجوات المتزايدة، فإن تحقيق السلم لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضفاء الأبعاد الإنسانية على العلاقات الاقتصادية، وهو ما يندرج في إطار الاتجاه المعروف بـ «أنسنة المعاملات الدولية».

وتتوافق تلك الفكرة بشكل كبير مع مفهوم الأمن الإنساني Human Security، وهي الفكرة المطروحة بشدة أساساً لتحقيق السلم العالمي ونشره. فالفكر التقليدي القائم على أن تحقيق أمن الدولة هو الأساس لتحقيق الأمن العالمي، وأن أمن الدولة يجبّ أمن الفرد ويحتويه، وما دامت الدولة آمنة فهذا، بالضرورة، يعني أمن كل من بداخلها من أفراد ومؤسسات – لا يمكن التعويل عليه بشكل كبير عند الحديث عن سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة. فأصبحنا نشهد الدولة وهي المسؤولة عن تحقيق أمن الأفراد تفقد في كثير من الأحيان الشرعية، فتتحول ضد أمن مواطنيها، هذا من الناحية السياسية أما اقتصادياً فأصبحنا نشهد تحويلاً للانتباه عن أمن الأفراد الاقتصادي.

ويقوم مثل هذا المدخل الإنساني على شقين، هما التحرر من الحاجة (شق اقتصادي)، والتحرر من الخوف (شق سياسي). ومن ثم، فالعدالة الاقتصادية وإضفاء الأبعاد الإنسانية على الحياة الاقتصادية يسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية، وتقليل الفوارق والفجوات والتركيز على التنمية في شقها الاقتصادي يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق السلم داخل المجتمعات وبينها.

وإذا كان هدف الكتاب هو طرح مجموعة من الأفكار حول سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة، فإن انتشار البطالة هو أحد مصادر تهديد السلم العالمي، فالبطالة وإن كانت في ظاهرها ترجع إلى عوامل اقتصادية، فإن لها تداعيات خطيرة اقتصادياً واجتماعياً وربما سياسياً وأمنياً. فهي مصدر محتمل للعنف داخل المجتمعات. وحاول الأستاذ الدكتور/ ستوريت ريس في **الفصل الخامس عشر** من فصول الكتاب اقتراح مجموعة من الآليات للمساعدة على التخلص من مشكلة البطالة عالمياً، منها تشجيع الحركة الحرة للاتحادات التجارية بين الدول، وكذلك تشجيع التشاور بين قادة الاتحادات التجارية عبر العالم. فوجود اتحادات عمالية محترمة سوف يعطي بعض المؤشرات لاحترام حقوق الإنسان، التي سوف تؤثر على تحقيق السلام العالمي.

وأحد المداخل التي يقترحها الباحث هو دور المجتمع المدني انطلاقاً من فرض يقوم على أن إدراك مفهوم المجتمع المدني يسهل بلوغ السلام مع العدالة وإدراكهما. فمعنى المجتمع المدني لا ينصرف إلى مجرد توفير فرص عمل للأفراد فحسب بل إلى تحقيق مشاركة الأفراد كمواطنين، وهو الأساس في تحقيق السلم داخل المجتمعات. فالمجتمع المدني ينصرف إلى تمتع الأفراد بالمدنية. من خلال

تشجيع مشاركة الأفراد كمواطنين في جميع مناحي الحياة وتشجيع المنافسة بينهم. ولا بد أن يكون هناك تدخل ودور للدولة بجانب المجتمع المدني بغية المشاركة في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد. فغياب العدالة في التوزيع يعد أحد مسببات انتشار العنف داخل المجتمعات حتى لو توافرت الوظائف. كما أن دور الدولة لا بد أن ينصرف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي بما يتضمنه من توفير رعاية صحية للأفراد.

في الفصل السادس عشر حاول الأستاذ الدكتور/ جاو ليان تشي طرح رؤية صينية للنظام العالمي الأمثل – من وجهة النظر الصينية – لتحقيق السلم العالمي. فالصين بوصفها إحدى القوى الصاعدة لتصبح في مصاف الدول العظمى تطرح رؤية خاصة بها لطبيعة النظام العالمي الأقدر على نشر السلم العالمي. وترى الرؤية الصينية أن غياب الأخير ينبع من خلل في هيكل النظام الدولي أحادي القطبية؛ إذ يؤكد أن الرؤية الصينية للنظام العالمي تقوم على رفض النظام أحادي القطبية، وترى أن البديل الأمثل له هو النظام متعدد الأقطاب. كما تدعو الصين إلى إنشاء مفهوم أمني جديد يقوم على أساس المنفعة المتبادلة والثقة والمساواة والتنسيق وتسوية المنازعات عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. ويؤكد الباحث أن التعددية القطبية هي الأداة المثلى لنشر السلم العالمي. فتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يعد مبدأ رئيسياً في حركة السياسة الخارجية الصينية. وثمة قناعة راسخة بأن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة ومعقدة وأن الاتجاه نحو التعددية القطبية لم يتغير ولم يختف، حتى وإن كانت هناك مظاهر تعطي معنى معاكساً. فهناك نحو مائتي دولة في العالم يتجاوز عدد سكانها ستة بلايين نسمة، وبين هذه الدول آلاف الاختلافات في العادات والثقافات والحضارات ومستويات النمو الاقتصادي وطبيعة النظم السياسية، ولما كان من المستبعد أن يتم توحيدها بنموذج واحد أو أن تقودها دولة واحدة، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يكون العالم متعدد الأقطاب ومتنوع الاتجاهات، فوفقاً للقناعة الصينية الرسمية فإن التعددية القطبية تعني، في شق منها، الحفاظ على السلم ومنع الحرب.

أما آخر فصول الكتاب فقد خصص لتناول فكرة كيفية نشر ثقافة السلم من خلال التعليم. فأكد الأستاذ الدكتور/ سيولك سيشركسا أنه إذا كان التعليم حقاً طبيعياً لكل فرد – كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – فإنه يمكن أن يخدم في تحقيق السلم ونشره من خلال زرع ثقافة السلم في نفوس المتعلمين،

فالتعليم لم يعد يقاس بالقدرة على القراءة والكتابة أو حتى استخدام الحاسب الآلي فحسب، بل أصبح يقاس بمدى قدرته الفعلية على نشر السلم داخل المجتمعات. وأكد الباحث أن زرع ثقافة السلم يكون من خلال التركيز على تطوير دراسة الحضارات واللغات المختلفة بما يسهم في خلق حوار مع الحضارات الأخرى يمكن أن يشكل أساساً جيداً لنشر السلم عالمياً.

فإذا كنا نتحدث عن إجراءات بناء الثقة فإن أحد المداخل المطروحة والملائمة يتمثل في زرع فكر السلم وثقافته داخل الأفراد من خلال التركيز على التعليم الإقليمي، وذلك من خلال التوصية بتدريس مقررات عن السلم داخل المدارس وتوفير فرص تدريبية للمعلمين والمتعلمين في هذا الصدد.

في واقع الأمر، قدم الكتاب نموذجاً مهماً في الحوار بين الحضارات ليس من خلال مناقشته لقضايا حوار الحضارات وآلياته فحسب، بل الأهم من ذلك تكريسه الفعلي لمبدأ حوار الحضارات عند اختيار المشاركين من خلال مراعاة التنوع الثقافي والحضاري والديني بينهم، وهو ما اتضح من أسماء المشاركين، كما سلفت الإشارة، وهو ما يعكس نموذجاً مهماً لما يمكن لرجال الفكر والأكاديميين من الإسهام به في إرساء حوار الحضارات. فدور المراكز البحثية يعد من الأدوار الرائدة في هذا الصدد.

ومن النقاط الجيدة والرائدة التي طرحها الكتاب هي تلك المتعلقة بالتركيز على رؤية كل حضارة وديانة لأسس حوار الحضارات ومتطلباته، ذلك بما يشكله من أساس قوي لدحض فكرة الصدام بين الحضارات.

وقد طرح الكتاب مجموعة من الآليات أو أجندات عدة لتحقيق السلم العالمي، إلا أنه افتقر لبرامج العمل المطلوبة لتحقيق تلك الآليات، واكتفى بطرح الأفكار دون الحديث عن سبل الوصول إليها، وأعتقد أن ما نفتقده الآن ليس الأفكار الجديدة بقدر ما هو برامج عمل لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من توصيات على أرض الواقع. كما أن هناك بعض الأمور التي غابت عن الكتاب أو ربما عرض لها عرضاً سريعاً، وكانت تتطلب منه وقفة أكثر من ذلك، منها على سبيل المثال تخصيص فصل عن الشروط العالمية لتحقيق الحوار بين الحضارات. كذلك لم يستفض الكتاب في الحديث عن دور الأفراد ودور المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية في نشر السلم العالمي وتحقيقه، وهو الدور الذي كان من المفضل الاستفاضة فيه أكثر مما ذكر من إشارة

سريعة في الكتاب. فالكتاب عندما تحدث عن دور الأفراد تحدث عنهم على أنهم هدف تحقيق السلم العالمي، وعند الحديث عنهم بوصفهم وسيلة تحقيق هذا السلم اكتفى بالإشارة إلى دور رجال الدين والمثقفين، في حين أن تحقيق السلم العالمي مسؤولية البشرية جمعاء. كما أن الكتاب عندما عرض للرؤى المختلفة حول تحقيق السلم العالمي اكتفى فقط بالإشارة إلى الرؤية الصينية، وكان من المفضل تخصيص فصل أو أكثر بعنوان رؤى القوى الكبرى للنظام العالمي الأقدر على تحقيق السلم، يطرح من خلاله رؤى دول كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي.

لكن كل هذا لا يقلل، بأي حال من الأحوال، من الجهد المبذول في هذا الكتاب.

